

التضمين النحوي في الحديث الشريف

إعداد

د. فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي

جامعة حمد بن خليفة / كلية الدراسات الإسلامية / دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

تشيع ظاهرة التضمين في الكتب، فلا نكاد نجد كتاباً يُعنى بتفسير القرآن الكريم وإعرابه، أو الحديث الشريف وإعرابه ومعانيه، أو كتاباً نحويًا قديمًا أو حديثًا إلا ونقف فيه على ما اصطُح عليه بـ(التضمين). ويقابل هذه الكثرة من الاستعمال أنا لا نجد اتفاقاً بين النحويين واللغويين لبيان حدّ هذا المصطلح على وجه دقيق، فضلاً عن بيان شروطه وضوابطه، وهل هو قياسيٌّ أو سماعيٌّ؟ ومتى يُلجأ إليه؟ أعند الضرورة أم لنا أن نقول به ونتكئ عليه متى شئنا؟

ومن خلال استقرار استعمال كلمة (التضمين) في كتب التفسير وإعراب الحديث الشريف والنحو وغيرها نستطيع أن نقول عنه إن النحويين إنما كانوا يلجؤون إليه عندما تصطدم قواعدهم وقوانينهم بالنصوص الفصيحة التي لا سبيل إلى توجيهها إلا بالقول بالتضمين؛ لهذا يقول عنه العلامة مصطفى جواد رحمه الله: (والاحتجاج بالتضمين عند الشعور بالخطأ، هو حجة المخطئ المقويّة، لا حجة الفصيح القويّة)¹.

والنحويون مختلفون في إقرار التضمين وشروطه وضوابطه، ويترتب على هذا الخلاف خلافهم في تطبيقاتهم وتعاملهم مع النصوص الفصيحة، وهي ليست قليلة. فالذين يقولون به توسّعت عندهم دائرة التضمين سعة مُفرطة، إذ خرجته عن حدّ الضرورة إلى ما يُمكن أن نسمّيه الترف العلمي، والرغبة في التوسّع في تعدّد الوجوه الإعرابية مما يترتب عليها اتّساع دائرة التأويل الذي هو في الأصل رخصة لا يُلجأ إليها إلا عند الضرورة مع وجود القرائن التي تستدعي صرف الكلام عن ظاهره إلى التأويل.

وأما الذين لا يقولون بالتضمين فيلجؤون إلى القول بنبياة الحروف بعضها عن بعض، وليس ما لجؤوا إليه ببعيد عمّا فرّوا منه.

وتظهر شدّة الخلاف بين النحويين في تطبيقاتهم وإعرابهم للنصوص الفصيحة، وما كان هذا الخلاف إلا لغيباب الحكم الفصل الذي يُمكن الرجوع إليه في تحديد معاني الألفاظ المستعملة، فيُحكم عليها من خلال استعمال العرب لها.

ولعلّ خير ما يُحتكم إليه هو المعاجم العربية التي وضعها علماء اللغة، إذ ليس بين أيدينا أدقّ وأوضح منها نستطيع الاحتكام إليه والتعويل عليه في ذلك، ولاسيّما بعد انقضاء عصور الاستشهاد، فهي زعيمة بتحديد معنى كل لفظة وفق الاستعمال الذي استعملته العرب في سياق الكلام المنقول، مع قناعتنا أن المعاجم لم تستوعب جميع ما استعملته العرب إلا إنها تلبّي الحدّ الأدنى من ذلك على أقلّ تقدير ما اختلف فيه من النصوص.

وأنا في هذا البحث إن شاء الله سأحاول أن أعرض شيئاً من الخلاف بين النحويين في حدّ التضمين وشروطه، وهل هو قياسيٌّ أو لا؟ مع ذكر بعض الكتب والبحوث التي عُنيت بالحديث عن التضمين، فكان هذا المبحث الأول، ولم أستطرد في ذكر كل مسائل التضمين؛ لأنّ البحوث التي تناولت هذه المسائل ليست قليلة²، كما أردت التركيز على الجانب التطبيقي وبيان طريقة تعامل المُعربين مع النصوص من خلال عقد مقارنة

بين ما تقوله المعاجم في تحديد معاني الألفاظ الفصيحة، وما يقول به النحويون واللغويون ولا سيّما حينما ينصب تركيزهم على سلامة القواعد النحوية واللغوية، مبتعدين عما ورد في المعاجم من تحديد معانيها.

وأما المبحث الثاني فقد أوردت فيه طائفة من الحديث الشريف التي قال فيها شراح الحديث ومُعربوه أنها محمولة على التضمين، واحتكمت في إثبات ذلك أو عدمه إلى المعاجم، مع قناعتنا أن نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف يجب أن تكون أصلاً يُحتكم إليها لا يُحتكم معها إلى المعاجم، وإنما اخترت النصوص من الحديث الشريف؛ لأنها نصوص مقدسة فهي ليست كسائر النصوص؛ لهذا ينبغي التعامل معها بحذر لئلا يُتقوّل على رسول الله ﷺ ما لم يقله، يُضاف إلى ذلك أنها أعلى نصوص اللغة منزلةً وأعظمها شرفاً وأبلغها لساناً. ولما كانت الأفعال أكثر ما حمل منها على التضمين آثرت التركيز على هذا الجانب. والله أسأل التوفيق والسداد فيما أقول واكتب.

المبحث الأول

النحويون والتضمين

لابدّ من الوقوف على بعض القضايا التي تتعلق بالتضمين وما دار حوله من كلام وتنظير من قبِل المُعربين؛ ليكتمل التصور لدينا حول قضية التضمين، ومن هذه القضايا:

التضمين والسماع :

لا ريب أن الاحتكام إلى المعاجم لتحديد معاني الأفعال سيُضيق دائرة التضمين على أقل تقدير، وتُصبح المسافة قريبة بين من يقول به ومن لا يقول به، ويترتب على ذلك أيضاً أن دائرة التأويل ستضيق ونصير إلى حال نستطيع أن نتعامل فيه مع النصوص وفق الاستعمال العربي لا وفق ما يراه النحويُّ الفلاني أو الفلاني، أو أن يُتخذ التضمين مطيةً لاخرج اللغة عما وُضعت له.

ونرى أن الأولى تحكيم نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية على غيرهما من جهة تحديد دلالة الألفاظ؛ لأنها أصحّ ما نُقل عن العرب من جهة الثقة في النقل واتصال السند سواء كان في العلوم الشرعية أم العلوم اللغوية، وكان هذا ممّا اختصّت به هذه الأمة، إذ لم يُعرف عن أمة من الأمم أنها اعتمدت اتصال السند وصحته في نقل أخبارها ولغتها.

وكان مما درج عليه أصحاب المعاجم أنهم يقولون في مفردة ما أنها تدل على معنى كذا وكذا ويسردون لها النصوص من شعر العرب وغيره فتتعدد معاني اللفظة الواحدة حسب سياقات الكلام وما ورد فيه من قرائن.

وما من شكّ أن كثيراً من الأفعال التي حُمِلت على التضمين راجعة في تحديد معناها إلى السياق، إذ السياق هو الذي يحدد المعنى المراد من الكلمة، فيكون المعنى متبادراً إلى الذهن من خلال السياق، ولو اعتمدت هذه الطريقة في القول بالتضمين لحُمِلت أكثر ألفاظ اللغة على التضمين.

التضمين ولغات العرب :

مما لا بد من النظر فيه لتحديد معاني الألفاظ هو اختلاف اللغات واللهجات، إذ ربما استعمل اللفظ بمعنى محدد عند قبيلة ما يُستعمل في معنى غيره عند قبيلة أخرى، ثم يُدرج الأمر على أنه من التضمين واستعمال اللفظ في أكثر من معنى، وقد بَوَّب صاحب كتاب الاتقان في علوم القرآن بابًا أسماه (فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز)، وبابًا آخر في (ما جاء في القرآن من غير لغات العرب)³، أورد فيه طائفة غير قليلة من الألفاظ التي اختلفت دلالتها بين لغات العرب، وقد حُمِلَ بعض ما أورده في هذا الباب على التضمين من قبل بعض المفسرين والمعربين، وفعل جلال الدين السيوطي مثل ذلك في كتابه (معترك الأقران في إعجاز القرآن)⁴.

وإذا كان اختلاف اللغات يُبطل التأويل في القضايا النحوية فمن الأولى إبطاله في القضايا اللغوية والمعنوية، لأن دائر المعاني أوسع من دائرة النحو، ومعلوم أن التضمين باب من أبواب التأويل وهو باب مشترك بين النحو واللغة من جهة دلالاته على المعنى وتعديه بالحرف؛ لذا كان لزاما إخراج ما سبيله اختلاف اللغات من دائرة التضمين. وفي هذا يقول أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ) فيما نقل عنه السيوطي من كتابه (شرح التسهيل): (التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فَيُتَأَوَّلُ، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل)⁵.

إذن فاللغات لا تحتمل التأويل، وكل ما كان لغة قوم أُعْتَبِرَ؛ لأنها الأصل عندهم وإن كان غيرهم يتكلم بخلافها، ولكل قوم لغتهم ولسانهم، وليس من الصواب أن نتأول لغة قوم لحساب قوم آخرين.

تضمين الأفعال ونيابة الحروف :

من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين النحويين هي أيهما أولى بالقبول القول بتضمين الأفعال أم القول بنيابة الحروف بعضها عن بعض؟ فذهب قسم منهم إلى أن القول بتضمين الأفعال أولى من القول بنيابة الحروف، ومنهم من ذهب إلى عكس ذلك، ومنهم من جمع بين الأمرين فتارة يُوجَّه النصوص على نيابة الحروف وتارة على تضمين الأفعال وهذا ما كان عليه أكثر علماء التفسير والنحو.

وممن تعرَّض لهذه المسألة الرضي الاسترأبادي (ت: 686هـ) إذ قال: (واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضمَّن فعله المُعدَّى به معنَى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب، فلا نقول: إنَّ (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾⁶، بل يُضمَّن (اكتالوا) معنى (تحكموا) في الاكتيال وتسلطوا)⁷.

وقال الزركشي: (واختلفوا أيهما أولى؟ فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسُّع في الحرف وأنه واقع موقع غيره من الحروف أولى.

وذهب المحققون إلى أن التوسُّع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمُّنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى، لأنَّ التوسُّع في الأفعال أكثر)⁸.

وذكر الزركشي أنّ التضمين يشمل أنواع الكلم الثلاثة فقال: (وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف).

فأما الأسماء فهو أن تضمّن اسماً معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعاً، كقوله تعالى:

﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ آلَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾⁹، ضُمّن (حقيق) معنى (حريص) ليفيد أنه محقوق يقول الحق وحريص عليه.

وأما الأفعال: فإن تضمّن فعلاً معنى فعل آخر، فيكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدّى بحرف، فيأتي متعدّياً بحرف ليس من عادته التعدّي به، فيحتاج إمّا إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصحّ تعدّيه به¹⁰.

وقال القاضي ابن العربي: (وكذلك عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال، وجهلت النحوية هذا فقال كثير منهم: إن حروف الجر يبدل بعضها من بعض، ويحمل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضع فعل مكان فعل، وهو أوسع وأقيس، ولجوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال)¹¹.

إذن ربّما تعدّت الأفعال بأكثر من حرف جرّ، فيُحمل أحدهما على التعدّي والآخر على النيابة أو على التضمين، ولا نرى بأساً أن يُحمل الأمر على الكثرة والقلة ويُلح في الاستعمال القليل المعنى الذي أكتسب من الخروج عن الاستعمال الكثير، فالأفعال تتغير دلالاتها مع تغيّر الحروف التي تُستعمل معها فتكون مع الحرف المستعمل نصّاً في الدلالة على المعنى المفهوم من السياق، وليس على أن الأصل بحرف كذا وما سواه خروج عن الأصل، ونحن نجد في المعاجم من يقول: إن هذا الفعل يتعدّى بحرف كذا وحرف كذا، ولا يقولون إن أحدهما محمول على التضمين والآخر محمول على الأصل، ولا شك أن القرآن والحديث الشريف كانا أولى بذلك من غيرهما.

ولعلّ في ما ذهب إليه النحويون من تعريف الحرف من أنه كلمة دلّت على معنى في غيرها دقة كبيرة¹² تتوافق مع واقع استعمال الحروف مع الأفعال، ولنا أن نسأل بعد هذا التعريف فنقول: كيف ينوب حرف عن حرف وهو لا يحمل معناه في نفسه؟

لقد ألمح النحويون في هذا التعريف إلى أن القيمة الوظيفية للحرف في تركّبه مع غيره من الأفعال والأسماء التي هي كلمات تدلّ على معنى في أنفسها، وقد سماها المبرد (ت: 285هـ) حروف الإضافة؛ لأنها تُضيف معاني الأفعال إلى الأسماء¹³.

ولو تأملنا في تعاقب حروف الجر على الفعل الواحد لوقفنا على معانٍ متعددة، فكان لكل حرف مع الفعل المستعمل معنى يؤديه لا يؤديه غيره. فمن ذلك كلمة (عجل) إذ وردت متعدية بأكثر من حرف في القرآن الكريم فجاءت في قوله تعالى ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾¹⁴ متعدية بنفسها، و(إلى) في قوله تعالى ﴿وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾¹⁵، و(على) في قوله ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ﴾¹⁶، وبالباء في قوله ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ﴾¹⁷، وباللام في قوله ﴿لَعَجَلٌ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾¹⁸، و(عن) في قوله ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يٰمُوسَى﴾¹⁹، و(في) في قوله ﴿فَمَنْ تَعْجَلْ فِي يَوْمَيْنِ﴾²⁰، و(من) في قوله ﴿مَادَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾²¹، فنحن

في كل هذه الآيات نستطيع أن نلتمس ونلمح معنىً جديداً من خلال تنوع الحرف المعدّي به إذ لكل استعمال خصوصيته في السياق.

ولا يخفى أن توثيق اللغة عند علماء العربية الأوائل كان عن طريق أخذ اللغة سماعاً عن العرب الأقباح في البوادي، أي أن منهج توثيقهم لها واستنباط القواعد منها كان وصفيّاً؛ لذا نقول لاضير من اعتماد الطريقة نفسها التي بدأوا بها، فتدلّ اللفظة على معنى كذا ومعنى كذا في الاستعمال العربي، وربما غلب أحد الاستعمالين على الآخر، ولا ضرورة للقول إن هذه اللفظة متضمّنة لمعنى لفظة أخرى، أو إن هذا الفعل متضمن لفعل كذا لأنه يتعدى بحرف كذا؛ بل يُقال ورد الفعل متعدياً بحرف كذا وبحرف كذا في الاستعمال العربي، ولا أحد يدري أي الاستعمالين هو الأصل؟ أو أيهما الفرع؟

تعريفه :

عرّف الرّماني (ت:384هـ) التضمين بقوله: (تضمن الكلام هو حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه)²².

وقال ابن جنّي (ت:392هـ) في تعريفه: (اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بأخر فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه)²³.

وقال عن كثرتة: (ووجدت في اللّغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاؤ كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه فإذا مرّ بك شيء منه فتقبّله وائنس به، فإنّه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأُنس بها والفقاهة فيها، وفيه أيضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللّغة لفظان بمعنى واحد، ألا ترى أنه لما كان: رفت بالمرأة في معنى: أفضى إليها جاز أن يتبع الرّفث الحرف الذي بابه الإفضاء، وهو (إلى))²⁴.

وعرّفه الزركشي (ت:794هـ) بقوله: (هو إعطاء الشيء معنى الشيء)²⁵.

وقال الزمخشري (ت:538هـ) عن فائدته عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُعَدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾²⁶: (وإنما عدّي (تعُدُّ) بر(عن) لتضمّن (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك: نبت عنه عينه وعلت عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به فإن قلت: أي غرض من هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عينك أو لا تعل عينك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذّ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرها، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾²⁷، أي: ولا تضمّوها إليها أكليها لها)²⁸.

وتحدث ابن هشام (ت:671هـ) عن فادته أيضاً فقال: (وفائدة التضمين أن يُدلّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام)²⁹.

وقال في موضع آخر عند حديثه عن الأمور الكلية التي يتخرّج عليها مالا ينحصر من الصور: (القاعدة الثالثة: قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمّى ذلك تضميناً، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين)³⁰.

وربما أطلق علماء اللغة ألفاظًا أخرى يُراد منها ما يُراد من لفظة التضمين مثل (الحَمَل) و(التقدير) و(التأويل) و(الإشراب) و(التوجيه).

وقد استنبط بعض العلماء من تعريفات علماء النحو واللغة للتضمين أنه من المجاز المرسل لأنه من قبيل استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة بينهما وقرينة³¹.

ومنهم من ذهب إلى أنه من قبيل الجمع بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى المحذوف بالقرينة، وهذا القول يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز³². كما اضطرب علماء اللغة في التفريق بين التضمين البياني والتضمين النحوي.

قياسه :

اختلف النحويون في القول بقياسية التضمين فمنهم من ذهب إلى أنه قياسي، ومنهم من ذهب إلى أنه غير قياسي³³.

وقال ابن سيده (ت: 458هـ): (وأما التضمين فلا ينقاس)³⁴، وقال في موضع آخر: (التضمين ليس بقياس ولا يُصار إليه إلا عند الضرورة)³⁵.

وعقّب أبو حيان (ت: 745هـ) على كلام الزمخشري المتقدم: (وما ذكره من التضمين لا ينقاس عند البصريين وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى)³⁶.

وقال في موضع آخر: (لكنّ التضمين ليس بقياس، ولا يُصار إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هنا تدعو إليه)³⁷. عقّب بهذا على ما فهمه من ذهاب ابن عطية إلى تضمين ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾³⁸ معنى (يلجؤون).

كما ذهب السمين الحلبي إلى عدم قياسية التضمين إذ قال: (التضمين لا ينقاس)³⁹.

وقال عباس حسن: (والتضمين سماعي لا قياسي وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى)⁴⁰.

وممن قال بقياسيته الشيخ خالد الأزهرى (ت: 905هـ) إذ قال: (واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي؟ والأكثر على أنه قياسي وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام)⁴¹.

وقال ابن عصفور (ت: 669هـ) في حديثه عن معاني (على): (وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى (عن) واستدلّ على ذلك بقوله⁴²:

إذا رضيت عليّ بنو تميم لعمر الله أعجبتني رضاها
وهذا عندنا إنّما جاز؛ لان (الرضا) عطف على المرضي عنه، فكأنّه: عطفت علي.

وقد يتخرّج ذلك على ما خرّجه عليه الكسائي من أنّ (الرضا) ضد (السّخط) فاجري لذلك مجراه؛ لأنّ الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره، فكما يقال: سخط عليه فكذلك يجوز أن يقال: رضي عليه.

وإنّما كان هذا أولى من جعل (على) بمعنى (عن)؛ لأنّ التصرّف في الأفعال أولى من التصرّف في الحروف وأيضاً فإنّ الفعل إذا عدّيّ خلاف تعدّيه الذي له في الأصل كان لذلك مسوّغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه وليس لجعل الحرف بمعنى آخر مسوّغ⁴³.

ولعل ما جاء في بحث الأستاذ عباس حسن عن (التضمين) خير تفصيل، إذ أورد فيه أقوال العلماء في تعريفه، وهل هو قياسي أو سماعي؟ وهل هو ركن من أركان البيان؟ وما شروط العمل به؟ وختمه بذكر قرار المجمع اللغوي في القاهرة الذي نصّ: (التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم. ويرى المجمع أنّه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي. وأوصى المجمع ألاّ يلجأ إلى التضمين إلاّ لغرض بلاغي⁴⁴.

المبحث الثاني

ما حُمِلَ على التضمين في الحديث الشريف

لجأ بعض شراح الحديث الشريف ومعربيه في توجيهه إلى القول بالتضمين في الفعل⁴⁵، وذلك عندما يُستعمل حرف جرّ مع فعل يتعدى بغير ذلك الحرف إلى معموله، ولم يذكر النحويون ضوابط تضمين فعل معنى فعل آخر سوى ما جاء من قولهم إنّ النظير ربما حُمِلَ على نظيره أو نقيضه، وعند استقرار ما حمّله النحويون وغيرهم على التضمين نجد أن هذه القاعدة تضيق به؛ لأنّ الأمر لم يقتصر على الأفعال المتناظرة أو المتناقضة، وإنّما تعدى ذلك، فمتى اصطدمت القواعد بالنصوص لجؤوا إلى القول بالتضمين. وقد وقفت على طائفة من الأحاديث التي حملت الأفعال فيها على التضمين، وسأذكر فيما يأتي قسمًا منها على وجه التمثيل :

بَعَثَ:

قال رسول الله ﷺ: (من قال حين يسمع النداء: اللهم ربّ هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، أتِ محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته؛ حلت له شفاعتي يوم القيامة)⁴⁶.

قال الكرمانى: (فإن قلت: ما وجه نصب (مقامًا)؟ لامتناعه أن يكون مفعولاً فيه؛ لأنّه مكان غير مبهم فلا يجوز أن يقدر (في) فيه. قلت: يجوز أن يكون في (البعث) معنى (الإعطاء) فيكون مفعولاً ثانيًا له، وهو مشابه للمبهم فله حكمه، ثم إنّ النحاة جوّزوا مثل (رميت مرمى زيد) و(قتلت مقتل عمرو) وهذا مثله)⁴⁷.

وقال الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾⁴⁸. ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ نصب على الظرف أي: عسى أن يبعثك يوم القيامة فيقيمك مقامًا محمودًا، أو ضمّن (ببعثك) معنى (يقيمك) ويجوز

أن يكون حالاً بمعنى أن يبعثك ذا مقام محمود)⁴⁹.
 وقال أبو حيان: ((يبعثك) بمعنى (يُقيمك) تقول: أقيم من قبره وبعث من قبره)⁵⁰.
 ويظهر أنّ مجيء (بعث) بمعنى (أقام) أسدُّ وأقرب من تفسيره بـ(أعطى) ولهذا اقتصر عليه
 الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي⁵¹. ويؤيد ذلك ويقويه ما في لفظة (مقام) من إشعار بهذا الفعل.

دَعَا:

ورد في حديث أبي سفيان مع هرقل: (ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به دحية إلى عظيم
 بصرى فدفعه إلى هرقل)⁵².

قال الكرمانى: (والكتاب مدعوُّ به لا مدعو فلهذا عدِّي إليه بالباء. أو الباء الزائدة، أي: دعا الكتاب
 على سبيل المجاز، أو ضمّن (دعا) معنى (اشتغل) ونحوه)⁵³.
 وقال الزمخشري: ((يقال دعوت فلاناً وبقلان) أي ناديته وصحت به)⁵⁴. ثم قال: (و(دعا بالكتاب)،
 استحضره)⁵⁵.

وعلى قول الزمخشري هذا لا تضمن في الفعل وإنما قد يتعدى بنفسه وقد يتعدى بالياء؛ ويؤيد ذلك
 قوله عز وجل: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ﴾⁵⁶، وقوله عز وجل: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ
 آمِنِينَ﴾⁵⁷.

ومنه حديث أم معبد (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالَ عندها دعا بإناء يَرْبِضُ الرهط)⁵⁸.
 وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: (دعا بالشيء: طلب إحضاره، لما حضر الضيوف دعا
 بالطعام، ودعا بالكتاب)⁵⁹.
 ومن هذا نرى أن استعمال الفعل (دعا) معدّى بالياء معهود في الاستعمال العربي.

سَمِعَ:

قال رسول الله ﷺ: (إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده، فقولوا اللهم ربنا لك الحمد)⁶⁰.
 قال أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ) في كتابه الزاهر في معاني كلمات الناس: (قال أبو بكر: معناه: أجاب
 الله مَنْ حَمَدَهُ، والله سامع على كل حال. وكذلك: سمع الله دعاءك، معناه: أجاب الله دعاءك)⁶¹.
 وتعرّض الكرمانى للحديث في شرحه لصحيح البخاري فقال: (قوله (سمع) قيل بمعنى (أجاب) بدليل
 استعماله (اللام) والمفعول محذوف، أي: أجاب الله دعاء الحامدين)⁶².
 وقال السيوطي: (معنى (سمع) أجاب، أي: من حمد الله استجاب الله له)⁶³.

وقد ورد (سميع) بمعنى (مجيب) في كتاب الله عز وجل في قوله تعالى حكاية عن دعاء زكريا ◆:
 ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾⁶⁴، قال الزمخشري: (أي: مجيبه)⁶⁵.

وقال أيضاً: (ومن المجاز (سمع الله لمن حمده) أجاب وقَبِلَ، و(الأمير يسمع كلام فلان))⁶⁶.
 وقال أبو حيان: (قوله (سميع الدعاء) أخبر تعالى بأنه مجيب الدعاء، وليس المعنى على السماع
 المعهود بل مثل قوله: (سمع الله لمن حمده، عبّر بالسماع عن الإجابة إلى المقصد))⁶⁷.

وعلى ذلك حمل قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ
 إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾⁶⁸. وقوله ﷻ: (اللهم إني أعوذ بك من دعاء لا يسمع)⁶⁹. قال
 الخطّابي في شرحه لهذا الحديث: (قوله: (لا يسمع) أي لا يُجاب ولا يُقبل. ومنه قول المصلي سمع الله لمن
 حمده معناه الدعاء بقبول الحمد واستجابة الدعاء، وعلى هذا المعنى يتأول قوله تعالى: ﴿فإنك لا تسمع

الموتى⁷⁰، يريد والله أعلم الكفار أي: إنك لا تقدر أن تهديهم وتوفقهم لقبول الحق وقد كانوا يسمعون كلام الله بأذانهم إذا تلي عليهم إلا أنهم إذ لم يقبلوه صاروا كأن لم يسمعه⁷¹.

ومن هنا نعلم أنّ اللفظ في العربية ربما يكون له أكثر من معنى فإذا استعمل بالمعنى غير المشهور فلا يعني هذا دخوله في باب (التضمين النحوي)، وإنما يُحمل الأمر على الكثرة والقلّة.

عسى:

ورد في قول أبي بكر لعمر ♦: (وما عَسَيْتَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي)⁷².

قال ابن مالك: (فيه شاهد على صحّة تضمين فعل معنى فعل آخر وإجرائه مجراه في التعدية فإنّ (عسى) في هذا الكلام قد ضُمّنت معنى (حسب) وأجريت مجراها، فنصبت (أن يفعلوا) تقديرًا على أنّه مفعول ثانٍ. وكان حقه أن يكون عاريًا من (أن) كما لو كان بعد (حسب) ولكن جيء بـ(أن) لئلا تخرج (عسى) بالكليّة عن مقتضاها؛ ولأنّ (أن) قد تسدُّ بصلتها مسدّ مفعولي (حسب) فلا يُستبعد مجيؤها بعد المفعول الأول بدلاً منه وسادّة مسدّ مفعوليتها ومن ذلك قول الشاعر⁽⁷³⁾:

وَجِئْتُ وَمَا حَسَبْتُكَ أَنْ تَحِينَا⁷⁴.

وقال الكرمانى: (قوله (ما عَسَيْتَهُمْ) بفتح السين وكسرها، أي: ما رجوت أن يفعلوا، و(ما) استفهامية و(عسى) استعملت استعمال الرجاء؛ فلهذا اتصل به ضمير المفعول)⁷⁵.

وصرح ابن منظور ناقلاً عن ابن سيده بأنّ (عسى) قد تفيد معنى (الشك واليقين). قال: (قال ابن سيده: وقيل (عسى) كلمة تكون للشك واليقين، قال الأزهرى⁷⁶: وقد قال ابن مقبل⁷⁷ فجعله يقيناً أنشد أبو عبيدة⁷⁸:

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِنْتَوْفَةٍ يَتَنَازَعُونَ جِوَانِزَ الْأَمْثَالِ

أي: ظني بهم يقين، قال ابن برى⁷⁹: هذا قول أبي عبيدة وأما الأصمعي فقال: ظنّي بهم كعسى، أي: ليس يثبت كعسى)⁸⁰.

ومما تقدّم يتبين أنّ الأكثر في استعمال الفعل (عسى) هو الرجاء، وقد يرد لإفادة الشك أو اليقين، ولا حاجة لادّعاء تضمين (عسى) معنى (حسب)؛ لأنّها وردت ولكن في استعمال قليل، والحديث المتقدم والبيت واردان عليه.

غُطِّي:

جاء في قول خبّاب في مصعب بن عمير ♦: (فلم يترك إلا نمرّة، كُنّا إذا غَطِينَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ وَإِذَا غُطِّي بِهَا رِجْلِيهِ خَرَجَ رَأْسُهُ)⁸¹.

قال ابن مالك: (المشهور (وإذا غطينا رجليه خرج رأسه)⁸². ولا إشكال فيه وفي بعض النسخ المعتمد عليها (وإذا غُطِّي رجليه)⁸³. وفيه إشكال ظاهر؛ لأنّ (غطي) تقتضي مرفوعاً ولم يذكر بعده غير (رجليه) فكان حقه الرفع.

والوجه في نصبه: أن يكون (غطي) مسنداً إلى ضمير النمرّة على تأويل (كفّن) وتضمين (غطي) معنى (كسي). أو إلى ضمير الميت وتقدير (على) جارة بـ(رجليه)⁸⁴.

وظاهر أن الذي سوَّغ تضمين (غطي) معنى (كسي) وجود المناسبة بين الفعلين، إذ كلاهما ممَّا يُستر به الجسد فيدخل في باب حمل النظير على النظير.

مَنْعٌ:

قال رسول الله ﷺ لأبي بكر ◆: (يا أبا بكر ما منعك حين أشرت إليك لم تُصلِّ بالناس)⁸⁵.
قال الكرمانى: ((منعك) مجاز عن (دعاك) حملاً للنقيض على النقيض، قال السكاكي⁸⁶: وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء والدَّاعي إلى تركه يحتمل أن يكون مراداً به (دعاك))⁸⁷.
ويظهر من كلام الكرمانى أنه اتَّكأ في ما ذهب إليه من حمل النقيض على النقيض على ما ذكره ابن عصفور ونسبه للكسائي فقال: (إنَّ الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره، فكما يقال: سخط عليه فكذلك يجوز أن يقال: رضى عليه)⁸⁸.
وجدير بالذكر أنَّ الحديث روي بلفظ: (ما منعك أن تثبت)⁸⁹ وعلى هذه الرواية فلا حاجة لتضمين (منع) معنى (دعا).

نَقْصٌ:

جاء في قول الخضر لموسى ◆: (ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كنفرة هذا العصفور من هذا البحر)⁹⁰.
ذهب السيوطي: إلى أنَّ (نَقَصَ) في الحديث متضمن للفعل (أخذ) إذ قال: (ليس هذا الاستثناء على ظاهره لأنَّ علم الله لا يدخله النقص، فقيل: (نقص) بمعنى (أخذ) وهو توجيه حسن، فيكون من باب التضمين، ويكون التشبيه واقعاً على الأخذ لا على المأخوذ منه)⁹¹.
ويؤيد ما ذهب إليه السيوطي ما في الفعل (أخذ) من معنى النقص، إذ قد يكون الأخذ بالكلية أو يكون الأخذ على جهة الإنقاص من الشيء أو أنه أخذ لا يترتب عليه نقصان وإنما المشاركة في الشيء إذ أخذ العلم لا يترتب عليه نقصان، والأخذ بهذا القول أولى من القول بأنَّ (إلا) بمعنى (ولا) إذ يبقى الكلام به حاجة إلى تقدير⁹².

وُسْدٌ:

قال رسول الله ﷺ: (إذا وُسِّدَ الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة)⁹³.
قال القاضي عياض في بيان معنى الحديث: (قوله (إذا وُسِّدَ الأمر إلى غير أهله) كذا لكافة الرواة أي أسند وجعل لهم وقلدوه يعني الإمارة)⁹⁴.
وقال ابن الأثير: ((إلى) هنا بمعنى اللام، أو ضمن (وُسِّدَ) معنى (أُسند))⁹⁵.
وقال الكرمانى: (كان حقّه أن يقال: لغير أهله، فأتى بكلمة (إلى) لتدلّ على تضمن معنى الإسناد)⁹⁶.
وقال ابن منظور: (وُسِّدَ أي: أُسند وجعل في غير أهله إذا سوِّد وشرِّف غير المستحق للسيادة والشرف، وتكون (إلى) بمعنى اللام)⁹⁷.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أودّ أن أشير إلى جملة من الأمور:

1. لتحديد المعنى الدقيق للأفعال والحروف التي تتعدّى بها لابد من الرجوع إلى المعاجم، ولاسيّما المعاجم التي عُيّنت بالمعاني مثل أساس البلاغة للزمخشري.
2. إنّ قول النحاة في تعريف الحرف أنه كلمة دلّت على معنى في نفسها لا يتناسب مع القول بنبابة بعض حروف الجرّ عن بعض؛ إذ لا ينبغي لمن لا يحمل معنى في نفسه أن ينوب عن غيره.
3. للسياق دور واضح في صرف اللفظ عن ظاهره، وتحديد المعنى المراد من التركيب، فلا بد أن يكون الكلام موافقا لمقتضى الحال والمقام. وهذا مما يؤيد رأي من ذهب إلى أنه لامجاز في اللغة، وأن كل لفظة هي حقيقة باعتبار السياق والقرينة.
4. إنّ القول بقياسية التضمين لا يتناسب مع تصريح النحاة أنه وجه من وجوه التأويل الذي لايلجأ إليه إلاّ عند الضرورة.
5. كان للهجات العرب ولغاتها أثر في تداخل المعاني التي أفضت إلى اتساع دائرة التضمين.
6. إن الاتساع في دائرة التضمين تُفضي إلى إخراج التضمين عن حدّ الضرورة إلى الأصل.

الهوامش

1. قل ولا تقل: 121.
2. ومن هذه البحوث والمقالات :
 - تحقيق التضمين، ابن كمال باشا (ت: 940هـ).
 - الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين، محمود شكري الألويسي، مخطوط.
 - التضمين في ضوء الدراسة النحوية، محمد أحمد عبد الرحمن، ماجستير- الكويت، 1977م.
 - حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر، أحمد عبد الستار الجوارى، مجلة المجمع العلمي العراقي، 1981م.
 - (التضمين)، بحث للأستاذ عباس حسن، في ضمن كتابه (النحو الوافي).
 - (التضمين)، بحث للأستاذ عباس العزاوي، في ضمن كتابه (تاريخ الأدب العربي في العراق)، 165/2. وبحث للأستاذ إبراهيم السامرائي في ضمن كتابه: (النحو العربي نقد وبناء). وبحث للأستاذ فاضل السامرائي، في ضمن كتابه (معاني النحو)، 12/3.
 - التضمين النحوي في القرآن الكريم، للدكتور محمد نديم فاضل، دار الزمان في المدينة المنورة، ط1، 2005م.
3. ينظر الإنتقان في علوم القرآن: 389/1.
4. ينظر معترك الأقران في إعجاز القرآن: 147/1، وما بعدها في باب (الوجه الثالث عشر من وجوه إعجازه (احتواؤه على جميع لغات العرب وبلغه غيرهم من الفرس والروم والحبشة وغيرهم)).
5. الاقتراح في علم أصول النحو: 85.
6. المطففين: 2.

7. شرح كافية ابن الحاجب: 345/4 ، وينظر خزانة الأدب: 128/2.
8. البرهان في علوم القرآن: 338/3.
9. الأعراف: 105، وذلك على لسان موسى عليه السلام في محاججته لبني إسرائيل.
10. البرهان في علوم القرآن: 338/3.
11. أحكام القرآن، للقااضي ابن العربي: 1/ 243، وينظر بدائع الفوائد لابن القيم: 21/2.
12. الحدود في النحو: 440، وينظر بدائع الفوائد 30/1.
13. المقتضب: 136/4.
14. الأعراف : 150.
15. طه : 84.
16. مريم : 84 .
17. طه : 114.
18. الكهف : 56.
19. طه : 83 .
20. البقرة : 203.
21. يونس : 50.
22. النكت في المجاز القرآني ، في ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم: 95.
23. الخصائص: 308/2، وينظر النحو الوافي: 463/2.
24. الخصائص: 310/2، وذكر الأستاذ عباس العزاوي أن المرحوم مصطفى صادق الرافعي عدّ منه عشرة آلاف كلمة، ينظر تاريخ الأدب في العراق: 166/2.
25. البرهان في علوم القرآن: 338/3، وينظر معاني النحو: 12/3.
26. الكهف: 28.
27. النساء: 2.
28. الكشاف: 388/2، وينظر: البرهان في علوم القرآن: 338/3.
29. مغني اللبيب: 687.
30. مغني اللبيب: 897.
31. يُنظر النحو الوافي: 565/2، وإعراب القرآن وبيانه لدرويش: 306/3.
32. يُنظر النحو الوافي: 565/2، والتضمين النحوي في القرآن الكريم: 97/1.
33. ينظر الخلاف في هذه المسألة: ارتشاف الضرب: 290/2، والبحر المحيط: 129/4، والبرهان: 338/3، وشرح التصريح على التوضيح: 536/1، والنحو الوافي: 463-434/2، والتضمين في القرآن الكريم: 108/1.
34. إعراب القرآن لابن سيده: 291/1.
35. إعراب القرآن لابن سيده: 22/4.
36. البحر المحيط: 119/6، وينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: 109/1.
37. البحر المحيط: 129/4.
38. الأنعام: 41.
39. الدرّ المصون : 321/1.

40. النحو الوافي: 565/2.
41. شرح التصريح على التوضيح: 536/1، وينظر: النحو العربي نقد وبناء: 156.
42. هو القحيف بن سليم العقيلي، ينظر في تخريج البيت الخصائص: 311/2.
43. شرح جمل الزجاجي: 510/1، وينظر المصباح المنير: 370/9.
44. النحو الوافي: 463/2، وينظر: النحو العربي نقد وبناء: 171-154، ومعاني النحو: 16-12/3.
45. ويدخل هنا أيضاً (شبه الفعل) الذي يعمل عمله ويتعلق به معمول. ولم أذكر شبه الفعل في العنوان اختصاراً.
46. صحيح البخاري: 159/1.
47. الكواكب الدراري: 13/5، وينظر: فتح الباري: 95/2، ومشكاة المصابيح للخطيب التبريزي: 743/2.
48. الإسراء: 79.
49. الكشاف: 372/2.
50. البحر المحيط: 72/6.
51. الدر المصون: 400/7.
52. صحيح البخاري: 6/1.
53. الكواكب الدراري: 60/1.
54. أساس البلاغة: 272/1.
55. أساس البلاغة: 272/1 و 273.
56. ص: 51.
57. الدخان: 55.
58. تهذيب اللغة: 21/12، وينظر أساس البلاغة: 330/1.
59. معجم اللغة العربية المعاصرة (دعا): 747/1.
60. صحيح البخاري: 201/1.
61. الزاهر في معاني كلمات الناس: 59/1.
62. الكواكب الدراري: 103/5.
63. عقود الزبرجد: 176/2، وينظر النهاية في غريب الحديث: 401/2.
64. آل عمران: 38.
65. الكشاف: 188/1.
66. أساس البلاغة: مادة (سمع): 459/1، وينظر: لسان العرب: مادة (سمع): 682/4.
67. البحر المحيط: 445/2.
68. إبراهيم: 39، وينظر في تفسير الآية الكشاف: 305/3، والبحر المحيط: 434/5.
69. مسند أحمد: 167/2 و 198، وينظر: سنن الترمذي: 519/5، وسنن النسائي: 254/8.
70. الروم: 52.
71. غريب الحديث للخطابي: 342/1، وينظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار: 221/2.
72. يُنظر تمام الحديث في صحيح البخاري: 178/5.
73. ذكره ابن مالك في شرح التسهيل بقوله (انشد أبو علي): 248/1. وأول البيت: (لسان السوء تهديها إلينا)، وينظر في تخريج البيت الجنى الداني: 141.

-
74. شواهد التوضيح: 203، وينظر: عقود الزبرجد: 96/2.
75. الكواكب الدراري: 112/16.
76. الأزهرى أبو منصور الأزهرى صاحب (تهذيب اللغة) (ت: 377 هـ).
77. تميم بن أبي بن مقبل. شاعر إسلامي.
78. ديوان ابن مقبل: 261.
79. عبد الله بن بري (ت: 576 هـ) له حاشية على (الصحيح) صحاح الجوهري.
80. لسان العرب: ، مادة (عسى): 257/6.
81. صحيح البخاري: 131/5.
82. صحيح البخاري: 98/2، وورد بلفظ (وإن غطي رجلاه بدا رأسه).
83. رواية حذف (بها) لم أقف عليها.
84. شواهد التوضيح: 226.
85. صحيح البخاري: 239/3، وينظر: مسند الحميدي: 413/2.
86. أبو يعقوب السكاكي صاحب (مفتاح العلوم) (ت: 626 هـ).
87. الكواكب الدراري: 3/12.
88. شرح جمل الزجاجي: 510/1.
89. صحيح البخاري: 175/1.
90. صحيح البخاري: 42/1 و 189/4.
91. عقود الزبرجد: 22/1، وينظر: شرح التسهيل: 157/3.
92. ينظر: عقود الزبرجد: 23/1.
93. صحيح البخاري: 23/1.
94. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: 94.294/2.
95. النهاية في غريب الحديث: 183/5، وينظر: فتح الباري: 123/1 و 231.
96. الكواكب الدراري: 156/1، وينظر: عقود الزبرجد: 305/2.
97. لسان العرب: مادة (وُسَدٌ) 296/9.

المصادر

- القرآن الكريم.
- الإتيقان في علوم القرآن، للسيوطي (ت: 911هـ).
- أحكام القرآن، للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت: 543هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، لبنان، ط: 3، 1424 هـ - 2003 م.
- إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، ت: مصطفى أحمد النماس، القاهرة، 1989م.
- أساس البلاغة، للزمخشري (ت: 538هـ)، القاهرة، 1972هـ.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي (ت: 911هـ)، بيروت، 1403هـ.
- إعراب القرآن لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ).
- إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش دار النشر، سورية.
- إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: 1403هـ)، سورية، ط: 4، 1415 هـ.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، نشره د. أحمد بن سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم، 1988م.
- البحر المحيطة، لأبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، بيروت ط: 2، 1990م.
- بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية (ت: 751هـ)، بيروت.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي (ت: 794هـ)، بيروت، ط: 2، ب، ت.
- تأريخ الأدب في العراق، لعباس العزاوي، بغداد، 1996م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (ت: 616هـ)، ت: علي محمد الجاوي، ب، ت.
- التضمين النحوي في القرآن الكريم، للدكتور محمد نديم فاضل، دار الزمان، ط: 1، 2005م.
- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت: 370هـ)، ت: محمد عوض مرعب، بيروت ط: 1، 2001م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي (ت: 749هـ)، ت: طه محسن عبد الرحمن العاني، الموصل، 1976م.
- خزائن الأدب ولب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (ت: 1093هـ)، ت: عبد السلام هارون، القاهرة، ط: 1، 1981م.
- الخصائص، لابن جني (ت: 392هـ)، ت: محمد علي النجار، بغداد، ط: 1، ب، ت.
- الحدود في علم النحو، شهاب الدين الأندلسي (ت: 860هـ)، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، المدينة المنورة، 2001م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ط: 1، 1991م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ت: 328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت، ط: 1، 1412 هـ - 1992م.
- سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي (ت: 279هـ)، ت: أحمد محمد شاكر وآخرين، بيروت، ب، ت.
- سنن النسائي، للنسائي، (ت: 303هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، 1986هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترأبادي، ت: إميل بديع يعقوب، بيروت ط: 1، 2000م.
- شرح التسهيل، لابن مالك (ت: 672هـ)، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي، القاهرة، ط: 1، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح في النحو، لخالد الأزهرى (ت: 905هـ)، ت: محمد باسل عيون السود، بيروت ط: 1، 2000م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن بن عصفور (ت: 669هـ)، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد 1980م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت: 672هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، بغداد، ط: 1، 1985م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ط: 4، 1407 هـ - 1987 م.
- صحيح البخاري، للبخاري (ت: 256هـ)، النسخة اليونانية، مطبعة باب الحلبي، مصر، 1377هـ.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي (ت: 911هـ)، ت: أحمد عبد الفتاح تمام وسمير حسين حلبي، بيروت، 1987م.

- غريب الحديث، للخطابي (ت: 388هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، 1402هـ - 1982م.
- غريب الحديث، لابن سلام البغدادي (ت: 224هـ)
- تحقيق الدكتور محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد- الدكن، ط: 1، 1384 هـ - 1964 م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، ت: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، ط: 2.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للعسقلاني(ت: 852هـ)، ت: عبد العزيز باز، ومحمد فواد عبد الباقي، الرياض ب، ت.
- قل ولا تقل، للدكتور مصطفى جواد، بغداد.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (ت: 538هـ)، بيروت، 140هـ.
- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، للكرماني(ت: 787هـ)، بيروت، ب، ت.
- لسان العرب، لابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)بيروت، ط ، الثالثة – 1414هـ.
- مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل(ت: 241هـ)، مصر، ب، ت.
- مسند الحميدي، لأبي بكر الحميدي، (ت: 219هـ)، ت: حسن سليم أسد الداراني، ط: 1، سوريا، 1996م.
- مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي(ت: 741هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، ط: 3، 1985م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض (ت: 544هـ)، التراث، ب، ت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبي، للقيومي (ت: 770هـ)، بيروت.
- معاني القرآن، للأخفش(ت: 215هـ)، ت: فائز فارس، دار البشير 1985م.
- معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي، الموصل، 1989م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، بيروت ط: 1، 1988م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، للد أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط: 1، 1429 هـ - 2008 م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري(ت: 761هـ)، ت: مازن مبارك، وحمد علي حمد. دمشق، 1985م.
- المقتضب، للمبرد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت.
- النحو الوافي، لعباس حسن (ت: 1398هـ)، المعارف، ط: 15.
- النحو العربي نقد وبناء، لأبراهيم السامرائي، دار عمار، 1997م.
- النكت في إعجاز القرآن للرماني(ت: 386هـ)، ت: لمحمد خلف الله أحمد ود. زغول سلام، القاهرة.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات بن الأثير (ت: 606هـ)، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، 1399هـ - 1979م.